



联合国  
粮食及  
农业组织

Food and Agriculture  
Organization of the  
United Nations

Organisation des Nations  
Unies pour l'alimentation  
et l'agriculture

Продовольственная и  
сельскохозяйственная организация  
Объединенных Наций

Organización de las  
Naciones Unidas para la  
Alimentación y la Agricultura

منظمة  
الأمم المتحدة  
للإغذية والزراعة



## لجنة مصايد الأسماك

الدورة الحادية والثلاثون

روما، إيطاليا، 9-13 يونيو/حزيران 2014

السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبرّدة وسفن التموين  
(السجل العالمي)

### موجز

تقدم هذه الوثيقة الإعلامية بعض المعلومات الإضافية دعماً للوثيقة COFI/2014/4.2/Rev.1 المتعلقة بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لعام 2009 وغير ذلك من صكوك مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

طُبِعَ عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: [www.fao.org](http://www.fao.org)

1- لقد أثبتت مسألة السجل العالمي خلال دورة لجنة مصايد الأسماك في عام 2012 حيث أن اللجنة (أ) أعادت تأكيد دعمها لمضي منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قدما في إعداد السجل العالمي، باستخدام نهج تدريجي، وأبدى بعض الأعضاء قلقهم إزاء ضرورة تفادي ازدواجية وإبقائه فعالا من حيث التكلفة مع الحرص على التعاون مع المبادرات القائمة الأخرى؛ (ب) وأقرت بضرورة وضع عامل تعريف عالمي وحيد لهوية السفن بصفته مكونا رئيسيا للسجل العالمي لتحديد هوية السفن وتعقبها؛ (ج) واقترحت تطبيق عامل التعريف الوحيد في مرحلة أولى على السفن التي تفوق حمولتها الإجمالية بالطن 100 طن؛ (د) وأشارت إلى ضرورة أن تعتمد المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك بتنسيق سجلات سفنها مع السجل العالمي؛ (هـ) وأعربت عن تقديرها لما تقوم به الفاو من عمل بهدف مساعدة الدول النامية على تعزيز سجلاتها الوطنية أو الإقليمية الخاصة بالسفن. وتقدم الفقرات التالية معلومات عن كيف تم معالجة القضايا الآتية الذكر أو كيف يتم معالجتها من قبل الفاو. كما ترد معلومات مفصلة أخرى في الوثيقة COFI/2014/SBD.2 إضافة إلى الموقع الشبكي الخاص بالسجل العالمي<sup>1</sup>.

2- ويُعدُّ السجل العالمي مستودعا (قاعدة بيانات ونظام معلومات ذو الصلة) للسفن التي تشارك في الصيد أو النشاط المتصل بالصيد. ويحتوي فقط على سجلات السفن الحديثة والمصادق عليها التي تقدمها السلطات التي تعتبر مسؤولة عن المعلومات. وتقوم خارطة طريق إعداد السجل العالمي على ثلاث ركائز أساسية: (1) إنشاء نظام متين وفعال من حيث التكلفة؛ (2) وتنمية القدرات؛ (3) ورفع الوعي. وتتمثل أولوية الفاو الفورية في إنشاء النظام وتطبيقه في هذه المرحلة الأولية. ولدى الاضطلاع بإنشاء نظام السجل العالمي، وسعيًا إلى تفادي ازدواجية الجهود، تعمل الفاو حاليا من أجل إيجاد حل فعال من حيث التكلفة بالتنسيق مع المبادرات الداخلية القائمة الأخرى<sup>2</sup>، وبالأخص إطار إدارة سجل السفن، إضافة إلى النظم الخارجية.

3- وظل برنامج السجل العالمي، معتمدا نهجا استشرافيا، يعمل بالتعاون مع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للشؤون البحرية والثروة السمكية) من أجل تحديد مواصفات قواعد العمل (BRS) ورسم خرائط متطلبات المواصفات (RSM) بهدف توحيد حقول بيانات وحدة معلومات السفن والتعاريف ذات الصلة لاستخدامها في السيناريوهات الدولية ذات الصلة بالصيد.

4- وتكمن مواطن القوة الرئيسية للسجل العالمي في، ضمن جملة أمور أخرى، استخدامه الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن لضمان أن كل سجل سفينة هو فريد، وبالتالي السماح بدقة تعقب تاريخ سفينة، وإتاحة المعلومات المتعلقة بتحديد عملية الصيد المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة. وثمة نقطة قوة رئيسية أخرى للسجل العالمي تتمثل في زيادته

<sup>1</sup> <http://www.fao.org/fishery/global-record/en>

<sup>2</sup> في مبادرة مكملة، وضعت الفاو قاعدة بيانات تجمع المعلومات المتعلقة بسفن الصيد والمتاحة في المجال العام (المصادق وغير المصادق عليها). وإن محدد سفن الصيد (FVF)، الذي يستند إلى إطار إدارة سجل السفن، هو أداة على الإنترنت لنشر المعلومات الخاصة بفردى سفن الصيد. وتظهر كل المعلومات التي يمكن الحصول عليها من خلال محدد سفن الصيد بالصيغة التي نشرت فيها في الأصل من قبل مصادرها، مع تحديد واضح لأصحاب البيانات وتاريخ حفظ كل تفصيل من التفاصيل. ويقدم في كثير من الأحيان عدة قيم لحقل بيانات واحد (من مصادر مختلفة) ويمكن أيضا استخدامه لتكملة محتوى السجل العالمي ببيانات تكميلية.

لشفافية عمليات النقل من سفينة إلى أخرى والتزويد بالوقود في البحر نظرا لاحتوائه على معلومات موثوق بها عن سفن النقل المبردة وسفن التموين. وإن المعلومات التي يقدمها نظام السجل العالمي بشأن كل سفينة على حدة، والمرتبطة وفقا لحالة المستخدم، ينبغي أن تكون مجانية ومفتوحة لجميع المستخدمين<sup>3</sup> لكي يكون ناجحا ومفيدا. ولكن السجل العالمي يتسم بميزة واضحة تتمثل في توفير المعلومات الفريدة والمصادق عليها فحسب لكل سمة، بما يسمح بالتحقق السريع والذي لا لبس فيه من معلومات السفينة.

5- وفيما يتعلق بمسألة الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن، خلصت دراسة مستقلة أجريت بتكليف من الفاو<sup>4</sup> إلى أن نظام ترقيم السفن الذي تعتمده المنظمة البحرية الدولية هو الأنسب استنادا إلى اعتبارات الكفاءة والتوافق (أي نظام الأسطول التجاري الذي يضم بالفعل الكثير من سفن الصيد) والاعتبارات الفنية (أي المتطلبات المتعلقة بالبيانات تضمن توافر نزاهة النظام في أغلب السجلات الوطنية مع تعديلات بسيطة) بالنسبة إلى المرحلة الأولى للسجل العالمي، أي بالنسبة للسفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن وما فوق، بما في ذلك سفن الصيد. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، وافقت الجمعية العامة للمنظمة البحرية الدولية على مقترح اشتركت الفاو في تقديمه يقضي بإدراج سفن الصيد التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن وما فوق في نظام ترقيم السفن الصادر عن المنظمة البحرية الدولية بموجب القرار A.1078(28). وهكذا، تم الآن استثناء الشروط المسبقة لاستخدام رقم المنظمة البحرية الدولية باعتباره الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن بالنسبة إلى المرحلة 1 من السجل العالمي. ويطبق نظام الترقيم الذي تعتمده المنظمة البحرية الدولية بشكل طوعي على السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن وما فوق، بما في ذلك سفن الصيد. ومن حق إدارات دول العلم إسناد أرقام المنظمة البحرية الدولية بشكل إلزامي إلى السفن المؤهلة التي ترفع علمها. وينبغي إدراج رقم المنظمة البحرية الدولية على شهادة سجل سفينة تتضمن التفاصيل التي تحدد السفينة، وعلى كل مستندات السفينة الأخرى، مثل شهادات توثيق المصيد، حيثما كان ذلك مناسباً. وإن رقم المنظمة البحرية الدولية، باعتباره الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن، ليس مفيدا فقط في تحديد السفن وتعبئتها بل أيضا في ضمان إمكانية تتبع المنتجات السمكية على امتداد سلسلة السوق. وتكمن أهمية رقم المنظمة البحرية الدولية في ارتباطه بالسفينة طوال مدة حياتها، حتى عندما تتعرض لعمليات تغيير العلم، والملكية، والاسم، وغير ذلك. وعمدت المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، مثل هيئة صيانة الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي وهيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهادئ وهيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادئ، إلى اتخاذ ترتيبات لجعل رقم المنظمة البحرية الدولية إلزاميا بالنسبة للسفن المؤهلة التي تقوم بالصيد في المناطق التابعة لها. ويقيم استخدام رقم المنظمة البحرية الدولية صلة مشتركة مباشرة في عدة مبادرات لمكافحة الصيد غير القانوني مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الطلب في الملحقين ألف وجيم)، والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم (تسجيل السفن)، والسجل العالمي (الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن)، وتدابير متعلقة بالسوق مثل شهادات المصيد (لغرض تتبع المنتجات السمكية على امتداد سلسلة السوق).

<sup>3</sup> مع إيلاء الاعتبار الواجب للقضايا المتعلقة بالسرية.

<sup>4</sup> Investigation of Unique Vessel Identifier (UVI) and Phasing Options by MRAG Asia Pacific Pty Ltd  
([http://ftp.fao.org/Fi/DOCUMENT/global\\_record/2010/inf5e.pdf](http://ftp.fao.org/Fi/DOCUMENT/global_record/2010/inf5e.pdf))

6- لذلك، ثمة تآزر قوي بين ما اتفق عليه مؤخرا من الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والسجل العالمي. وسيساعد السجل العالمي، باعتباره أداة هامة في تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، دول الميناء على الاضطلاع بعمليات التفتيش وإجراءات متابعة السفن التي ترفع أعلاما أجنبية، كما هو منصوص عليه في الاتفاق. ويؤدي السجل العالمي، على وجه التحديد، دورا رئيسيا في دعم الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء من خلال نشر معلومات مصادق عليها خاصة بالسفن، يمكن على ضوئها للمفتشين المعنيين بتدابير دولة الميناء مقارنة المعلومات المقدمة من خلال أحكام الاتفاق والتحقق منها. وعلاوة على ذلك، فإن دول العلم مسؤولة عن امتثال السفن التي ترفع علمها، ومن ثم من واجبها الحفاظ على سجلات حديثة مناسبة عن السفن، وزيادة الشفافية، ورفض تسجيل السفن المسجلة فعلا لدى دولة علم أخرى ومنع التغييرات المتتالية للعلم من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) (مثلا من خلال تبادل/تقاسم المعلومات ذات الصلة من خلال السجل العالمي).

7- وسعيًا إلى دعم تنفيذ السجل العالمي في مختلف أنحاء العالم، تم الشروع في وضع إطار لتنمية القدرات بالاستناد إلى حلقات العمل الإقليمية والمساعدة الفنية المقدمة إلى البلدان في تلك الأقاليم. وجرى بالفعل تطبيق هذا الإطار في أمريكا الوسطى (حلقات عمل إقليمية في عامي 2010 و2012) من خلال منظمة أمريكا الوسطى المعنية بقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وفي جنوب شرق آسيا (حلقة عمل إقليمية في عام 2013) من خلال خطة العمل الإقليمية لتعزيز ممارسات الصيد الرشيد بما يشمل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في جنوب شرق آسيا كما تم إقامة التعاون مع إقليم البحر الأبيض المتوسط (2012-2013) من خلال الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط<sup>5</sup>. وأسفرت إجراءات تنمية القدرات هذه عن خطط عمل محددة وتحليل للفجوات من أجل توجيه آفاق المستقبل بالنسبة لهذه الأقاليم فيما يتعلق بالانضمام إلى السجل العالمي وتعزيز قدراتها، لا سيما فيما يخص تسجيل السفن والتبادل الإلكتروني للمعلومات. وثمة حاجة إلى المزيد من أنشطة بناء القدرات في مجال تسجيل السفن، بما في ذلك زيادة الوعي بالآثار الوخيمة للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبدور السجل العالمي في مكافحة هذا النوع من الصيد على الصعيد العالمي. وإن اتخاذ إجراءات في المستقبل بهذا الشأن رهين بتوافر الأموال.

8- وستعرض على لجنة مصايد الأسماك في عام 2014 وثيقة استراتيجية تشير إلى آفاق المستقبل بالنسبة لإنشاء السجل العالمي وتنفيذه جنبا إلى جنب مع نسخة نموذجية للنظام مع التركيز على المرحلة 1 (السفن التي تبلغ حمولتها الإجمالية 100 طن وما فوق). وسيتم عرض النموذج المبدئي، الذي يتضمن معلومات يوفرها مقدمو بيانات مختارون، من أجل إظهار جدوى هذا النهج. ومع تقدم النموذج المفاهيمي، سينصب تركيز إنشاء النظام على تنفيذ المرحلة 1 من السجل العالمي. وقد تكون هناك حاجة إلى المزيد من التوجيه، مثل تنظيم اجتماع للخبراء، لمعالجة قضايا معينة.

<sup>5</sup> علاوة على ذلك، فإن المشاركة في حلقات العمل الخارجية (حلقة العمل التدريبية العالمية الرابعة بشأن الإنفاذ في قطاع مصايد الأسماك وحلقة العمل المشتركة بين الفاو وهيئة مصايد أسماك غرب وسط الأطلسي بشأن تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم الصادر عن الفاو في عام 2009) قد أتاحت إمكانيات أخرى لاستقطاب الدعم وتنمية القدرات بالنسبة إلى السجل العالمي.

9- وتشجع جميع البلدان والأقاليم التي يوجد فيها أسطول يصنف للمرحلة 1 على ضمان حصول السفن المعنية على رقم المنظمة البحرية الدولية وإتاحة البيانات ذات الصلة للسجل العالمي. وبعد إكمال وضع وتنفيذ المرحلة 1، سيتم التركيز على أعمال الصيانة والتحسين وضمان الاستدامة على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، ستتخذ الخطوات الأولى، عند النظر في التوسع ليشمل المرحلتين 2 و 3 مع مراعاة الخبرة المكتسبة من تنفيذ المرحلة 1.

10- ويمكن أن يبدأ العمل بالسجل العالمي في المستقبل القريب، شريطة (1) تأمين ما يكفي من الأموال؛ (2) والتزام البلدان والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وفي الوقت الحالي، يعمل البرنامج بفضل أموال على أساس مخصص من جهات مانحة مختلفة، ينصب تركيز اهتمامها بشكل رئيسي على تنمية القدرات لأقاليم محددة، إضافة إلى أموال محدودة من البرنامج العادي. وقد تم تنقيح برنامج السجل العالمي وميزانيته في أعقاب المخاوف المتعلقة بفعالية التكلفة وإدخال تعديلات جوهرية. وفي إطار التركيز على الأولوية الأولية لبدء العمل بنظام السجل العالمي في المستقبل القريب (كحاجة ملحة لدعم مكافحة الصيد غير القانوني بشكل منسق)، تقترح الفاو:

- إنشاء آلية تمويل تقوم على مجموعة من الجهات المانحة من أجل مشروع مدته 5 سنوات يستند إلى إنشاء النظام وتنفيذه؛
- التركيز على نظام بسيط ومتين وسهل الاستخدام للمرحلة 1 لكي يبدأ العمل به في أقرب وقت ممكن.

ومن شأن ميزانية سنوية تتراوح بين 500 000 و600 000 دولار أمريكي (من خلال حساب أمانة متعدد الجهات المانحة) أن تضمن تحقيق هذه الغايات وتمهيد الطريق للتوسع والانتقال إلى المرحلتين 2 و3 وإدراج المزيد من المعلومات، في حال اعتبار ذلك ضرورياً. ولكن لمعالجة مسألتي تنمية القدرات وزيادة الوعي، ينبغي النظر في توفير تمويل منفصل.